



مجلس الامم المتحدة لحقوق الإنسان: الدورة السادسة والعشرين
البند السادس : الاستعراض الدوري الشامل لليمن
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
19 يونيو 2014

مقدمه من : عبد القادر البناء، رئيس الشبكة اليمنية لحقوق الإنسان

يُرحب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والشبكة اليمنية لحقوق الإنسان بقبول الحكومة اليمنية لمعظم توصيات للاستعراض الدوري الشامل. ورغم تفاؤلنا بنتائج التغيير السلمي عبر الحوار الوطني ومخرجاته في مجال حقوق الإنسان، إلا أنه يساورنا القلق حيال إمكانية فقدان هذه الفرصة التاريخية التي يمكن من خلالها فرض تغييرات كثيرة معززة لحقوق الإنسان. ففي كثير من الأحيان تظهر الحكومة التزامها من الناحية النظرية بتوصياتكم، لكنها لا تلتزم بتطبيقها علي أرض الواقع. فهي لم تتخذ خطوات جادة تنبئ عن حرصها علي تنفيذ هذه التوصيات.

وهنا ندعو الحكومة لدمج كافة التوصيات التي قبلتها ضمن خطة زمنية واضحة في إطار الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان المزمع الانتهاء منها قبل نهاية 2014.

ثمة عدد من التوصيات الهامة التي ينبغي أن توضع محل تنفيذ بشكل فوري ومن بينها:

- تشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق في انتهاكات 2011 يكون لديها خطة ملموسة ومحددة لممارسه مهمتها. فطالما استمرت الحكومة في إظهار عدم رغبتها أو قدرتها على مساءلة ومحاسبة من قتلوا لآلاف المتظاهرين السلميين وعلي المجتمع الدولي ضمان تحقيق العدالة لهؤلاء الضحايا من خلال التحقيقات الدولية.
- مواصلة الجهود الرامية إلى إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تعمل بشكل مستقل بما يتماشى مع مبادئ باريس وعدم وضع العراقيل لتحقيق ذلك. وضمن اختيار أعضائها على أساس الجدارة والمهنية وبالتشاور مع المجتمع المدني وليس على أساس التقسيم بناءً على الانتماءات الحزبية كالمعتاد.
- وقف الهجمات على الصحفيين ووسائل الإعلام. وتبني قانون الصحافة والمطبوعات وقانون الاعلام السمعي والبصري بطريقة تتماشى والمعايير الدولية.
- وضع ضمانات محددة لحماية حقوق الإنسان ضمن الاطار الدستوري، وإيجاد ضمانات حقيقية لتنفيذ مخرجات الحوار المتعلقة بحقوق الإنسان.
- وقف الأساليب القمعية لحرية التعبير والفعاليات السلمية والاعتقالات السياسية وبالأخص في جنوب اليمن.
- الوفاء بالتزامات الدولة لوضع حد لاستمرار العنف المسلح وارتفاع اعداد ضحايا الحروب، إذ نرى أن اهم اسباب اتساع نطاق الحروب هو عدم التزام الحكومة بتعهداتها لإغلاق ملف قضية "صعده".
- التعهد بمعالجة مشكلة الإرهاب عن طريق احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان والكف الفوري عن استخدام الطائرات دون طيار وكافة اليات العقاب الجماعي ضد الأماكن التي يتواجد بها المدنيين العزل.
- ضمان وضع اليات جديّة تضمن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وعدم التعرض لهم.
- وأخيرا نوصي بزيادة فعالية دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان باليمن.

شكرا سيدي الرئيس